النشاط الصهيوني في اليابان

مزقت عملية مطار اللد قناع الرياء عن وجه المؤسسة الحاكمة في اليابان وكشفت عن موقفها الحقيقي من قضايانا القومية المصيرية فبعثت بأحد كبار موظفي وزارة خارجيتها يتأبط كيسا ممتلئا بمبلغ قيل انه خمسة ملايين دولار استرضاء للاوساط الحاكمة في تل ابيب ، للتعويض عن الخسائر والضحايا التي الحقها « الارهابيون الحمر » الذين أغواهم «المخربون الفلسطينيون». كما انهالت على تل ابيب رسائل الاعتذار والاستعطاف من المسؤولين اليابانيين وأعيان المؤسسة الحاكمة ، ونددت صحف المؤسسة الحاكمة بهذه « الجريمة النكراء » ، ومضت تستعطف دولة الصهاينة بخنوع لا يوازيه سوى خنوع الدوائر الحاكمة في بون ونذالتها في اعقاب عملية ميونيخ ، ناهيك عن حقن المساعدات الهائلة والتواطؤ في شتى المجالات قبل ميونيخ . واذا كان لالمانيا الغربية ودوائرها الحاكمة ربما شيء من العذر او بعض التبرير المتمثل في عقدة الذنب التي ورثتها عن جرائم النازيين ، وكذلك واقعها الاوروبي الغربي وما ينطوي عليه هذا من تحامل ثقافي وحضاري تاريخي ضد شعوبنا ومجتمعاتنا ، فلا بد للمرء من أن يتساءل ترى ما هو عذر اليابان البلد الاسيوي الشرقي ، وهو الذي يعتمد في نحو ٨٥٪ من احتياجاته من النفط الخام والغاز الطبيعي على ما يستخرج من هذا الذهب الاسود من البلدان العربية ، كما ان البلدان العربية هي من الاسواق الرئيسية للسلع والمعدات الصناعية اليابانية ، هذا اذا طرحنا جانبا حاجة اليابان الفقيرة بالمواد الاولية الى ما تزخر به البلاد العربية من هذه المواد الاولية مثل الحديدالجزائري الخام الذي يشحن الى اليابان بكميات كبيرة على سبيل المثال ...

اذن ، هل من جواب يحل لغز هذه الهرولة اليابانية امام سلطات تل ابيب سوى قصور الانظمة الحاكمة في البلدان العربية عن طرح مصالحنا وقضايانا الحيوية بجدية امام بلدان العالم الاخرى ! أليس تفريط الانظمة العربية باعتبارات كرامتنا القومية هو خير مشجع للبلدان الاخرى على الاستهتار بحقوقنا وقضايانا العادلة ومجاراة أعدائنا واسترضائهم على حساب كرامة شعوبنا وحقوقها ! هناك بطبيعة الحال قاسم مشترك أعظم يجمع من بلدان كاليابان والمانيا الغربية التي يفترض منطق المصالح المتبادلة ان تلتزم ، على اقل تقدير ، بموقف محايد من قضايا النزاع العربي الاسرائيلي ، وأعني بهذا القاسم المشترك الاعظم الانتماء لحظيرة الاستعمار الامريكي وسلطانه الاقتصادي والسياسي ، ولعلنا لا نجافي واقع الحال اذا قلنا ان الانتماء لحظيرة الاستعمار الامريكي هذا هو ذاته الذي يربط بخيوط خفية ، نحس بها دائما ولا نراها احيانا ، بين سلطات تل ابيب ونفر من الحاكمين سعيدا في بعض انحاء الارض العربية وكذلك غير الحاكمين فيها من اصحاب المصالح والتيارات السياسية واصحاب « الوكالات » ...

وعلى أية حال ، ان روابط اسرائيل الرسمية بالمؤسسة الحاكمة في اليابان قد بدأت في ١٥ أيار عام ١٩٥٢ يوم ان اعترفت اليابان — تحت وطأة الضغط الامريكي — بدولة الصهاينة ، وبادرت اسرائيل الى ارسال بعثتها الدبلوماسية الى طوكيو لفتح مفوضية هناك في ١٩ كانون الاول من العام ذاته ، بينما تلكأت اليابان في ارسال رجال مفوضيتها الى تل ابيب لغاية ٣٠ تموز ١٩٥٥ ، ولكن بتوطد دعائم العلاقات المتبادلة رفعت درجة التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين الى مستوى سفارة اعتبارا من ٥ تموز ١٩٦٣ ، وكان اول سفير اسرائيلي في طوكيو من مواليد الاسكندرية ومن عائلة النجار ...

ان مرتكزات التأثير الاسرائيلي في اليابان ليست هائلة القوة كما هي عليه في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية حيث توجد جاليات يهودية كبيرة تمثل درجة مرموقة في السلم الاجتماعي وتسيطر على قطاعات واسعة من الاقتصاد ووسائل الاعلام تمارس من خلالهما نفوذها في شتى القطاعات والنواحي الاخرى، ولكن اسرائيل لا تفتقر كليا الى ركائز محلية للتأثير في اليابان تشكل نواة تنطلق منها بنشاط وفعالية ... فقلة عدد افراد الجالية الاسرائيلية وهيئة السفارة الاسرائيلية في اليابان يعوض عنها وجود ما يزيد على الف تاجر يهودي معظمهم من يهود البلدان العربية ويتزعمهم تاجر من عائلة ساسون من يهود العراق ، وهم يسيطرون على تجارة الماس واللؤلؤ الذي هو من